



## عنوان الدراسة

### الإجراءات المنظمة للطلاق وما يترتب عليه للزوجة والأبناء

(جمعية مودّة، جمعية النهضة الخيرية، مؤسسة الملك خالد الخيرية، مؤسسة سلطان بن عبدالعزيز الخيرية، برنامج الأمان الأسري)

جاءت هذه الدراسة بمبادرة من جمعية مودة، وبدعم كل من مؤسسة الملك خالد الخيرية، ومؤسسة سلطان بن عبدالعزيز الخيرية، وجمعية النهضة الخيرية، وبرنامج الأمان الأسري، وذلك بتكليف فريق علمي بغرض البحث في ظاهرة الطلاق ومشكلاتهما والآثار المترتبة على الزوجة والأولاد.

وتتركز مشكلة الدراسة في عدم وجود الإطار التنظيمي لمعالجة الطلاق وما بعده للزوجة والأبناء في المملكة في شكل لوائح أو قرارات وزارية تتضمن أحكاماً إجرائية تنظم الطلاق وآثاره. وهدفت الدراسة إلى وضع حلول وآليات للتعامل مع قضايا الطلاق واقتراح تصور كامل لإجراءات الطلاق وما يترتب عليه للزوجة والأبناء في المملكة.

وانتهت نتائج الدراسة إلى تقديم تصور شامل لإجراءات الطلاق يتضمن اقتراح آليات التعامل وتنفيذ بعض الأحكام القضائية الخاصة بالطلاق واقتراح الإجراءات الخاصة بنظر الطلاق وآثاره على الزوجة والأبناء والقواعد التنظيمية لذلك. واختتمت الدراسة بتقديم مقترح «اللائحة التنظيمية والداخلية لمكاتب الأسرة التابعة لمحاكم الأحوال الشخصية»، و«قاعدة البيانات لدى محكمة الضمان والأنكحة»، ولائحة «مشروع صندوق النفقة».

وحظيت الدراسة باهتمام وتفاعل كبيرين من وزارة العدل من خلال تطبيق بعض التوصيات، حيث تم اعتمادها كأحد المصادر الأساسية للدراسات وصناعة القرارات في الوزارة فيما يتعلق بقضايا الطلاق، كما تبنت الوزارة العديد من توصياتها التي كان أبرزها لائحة تنظيم مكاتب الأسرة وصندوق النفقة، إضافة إلى تبني الوزارة لمقترح الدراسة المتمثل في إصدار نسختين أصليتين من صك الطلاق تسلم نسخة واحدة للزوج والأخرى للزوجة، وأن يتم إخطار الزوجة بالطلاق عن طريق المحكمة.